الأمم المتحدة

A/60/165*

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٦ من جدول الأعمال المؤقت**

النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٨. وهو يركز على تمكين المرأة الريفية، بما في ذلك فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم والتدريب والسيطرة على الموارد، والمشاركة في صنع القرار، والتغييرات في هياكل الأسرة المعيشية، وآثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والهجرة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعرض التقرير بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحسين حالة المرأة الريفية ويقدم توصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/60/150.

031005 031005 05-44394 (A)
0544394

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٨	٣
ثانيا - تمكين المرأة الريفية في سياق العولمة	٩	٥
ألف - الأرض وحقوق الملكية	١٠-٢١	٧
باء - الائتمان	٢٢-٢٤	٨
جيم - المنافع العامة والتنوع البيولوجي	٢٥-٢٦	٩
دال - العمل والأنشطة المدرة للدخل	٢٧-٣٠	١٠
هاء - التعليم والتدريب	٣١-٣٤	١١
واو - صنع القرار	٣٥-٣٧	١٢
زاي - هياكل الأسرة والعلاقات بين الجنسين	٣٨-٤٠	١٣
حاء - الهجرة	٤١-٤٤	١٤
طاء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٤٥-٤٧	١٥
ياء - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	٤٨-٥٠	١٦
ثالثا - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	٥١-٦١	١٧
رابعا - الاستنتاجات والتوصيات	٦٢-٦٥	٢١

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٤٦/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، إلى الأمين العام تقديم تقرير عن مختلف أوجه تمكين المرأة الريفية بما في ذلك الآثار التي تخلفها أطر سياسات الاقتصاد الكلي على حالتها.

٢ – وركز إعلان[١] ومنهاج عمل بيجين[٢] اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ على تحسين حالة المرأة الريفية بتيسير سبل وصولها إلى موارد الإنتاج على قدم المساواة، ولا سيما إلى الأراضي ورأس المال والتكنولوجيا، وكذلك العمل المدر للدخل وصنع القرار والتعليم والخدمات الصحية. وشدد منهاج العمل على الحاجة إلى استراتيجيات ناجحة لتمكين المرأة التي تقطن في المناطق الريفية. وفيما بعد، شددت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ على أهمية حق المرأة في ملكية الأرض ووراثتها، وأشارت إلى الائتمان الصغير وغيره من الأدوات المالية باعتبارها استراتيجيات ناجحة للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. وفي سياق استعراض وتقييم السنوات العشر لتنفيذ منهاج عمل بيجين اللذين يجري إجراؤهما في عام ٢٠٠٥، قدمت حكومات ١٣٤ دولة عضوا ودولة واحدة لها مركز المراقب معلومات عن حالة المرأة في المناطق الريفية (انظر E/CN.6/2005/2 و Corr.1).

٣ – وأكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥) التزام الحكومات بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبار ذلك من الوسائل الفعالة لمحاربة الفقر والجوع والمرض وحفز التنمية المستدامة بحق. وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية هدفا يدعو إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وأقرت استراتيجيات التنفيذ المقترحة بأن ثلثي الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية، وبأن الحاجة إلى التقدم في مجال التعليم، والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، واستئصال شأفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحقيق التنمية المستدامة، تبدو ملحة بصورة خاصة في المناطق الريفية في معظم البلدان النامية[٣].

٤ – وركز الإعلان الذي اعتمدته لجنة وضع المرأة[٤] في دورتها التاسعة والأربعين على أن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين أمر جوهري لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٥ – وأشار توافق آراء مونتيري الذي اعتُمد خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥] إلى أن الاستثمارات الموظفة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية

والحماية الاجتماعية، بما فيها برامج التعليم والصحة والتغذية والمأوى والضمان الاجتماعي، التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتشمل كل القطاع الريفي، تمثل أمرا حيويا لتمكين الناس من التكيف مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة ومن الانتفاع منها. وبغية تعزيز فعالية دعم النظام الاقتصادي العالمي للتنمية، شجع توافق آراء مونتيري على إدماج المنظور الجنساني في صلب سياسات التنمية على كافة الصعد وفي جميع القطاعات. ودعا فضلا عن ذلك إلى توفير التمويل المتناهي الصغر والائتمانات للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك في المناطق الريفية، ولا سيما للنساء، وكذلك إلى وضع سياسات الميزانية بحيث تراعي القضايا الاجتماعية والجنسانية.

٦ - وعالجت لجنة وضع المرأة حالة المرأة الريفية باعتبارها مجالا شاملا من مجالات الاهتمام في دوراتها الأربعين والحادية والأربعين والسادسة والأربعين. ونظرت اللجنة في مجالات القلق الهامة المتعلقة بالمرأة والفقر، والمرأة والبيئة. وحث قرار لجنة وضع المرأة ٩/٤٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الحكومات وجميع الأطراف الفاعلة المختصة على منح المرأة الحق في وراثة وتملك الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى اعتماد سياسات اجتماعية - اقتصادية تشجع التنمية المستدامة وتدعم برامج القضاء على الفقر وتكفل تنفيذها، بشكل يفيد النساء من جميع الأعمار وبخاصة المهمشات، بمن فيهن الريفيات. وشددت الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٧ التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية والأربعين على أنه ينبغي التسليم بما تتمتع به المرأة، وخصوصا المرأة الريفية والمرأة من السكان الأصليين من معرفة ودراية في مجال استخدام وحماية الموارد الطبيعية، كما ينبغي تعزيز هذه المعرفة والدراية وحمايتهما واستخدامهما استخداما تاما في السياسات والبرامج الخاصة بإدارة البيئة. وقدمت اللجنة أيضا مساهمة في الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣ تتعلق بوضع نهج متكامل ومتعدد القطاعات تجاه التنمية الريفية.

٧ - وقد دأبت الجمعية العامة على إيلاء الاهتمام لحالة المرأة الريفية. وأشار الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية في عام ٢٠٠١ (A/56/268) إلى أهمية تهيئة بيئة سياسة تمكينية لتحسين حالة المرأة الريفية، تشمل تصميم وتنفيذ إطار للسياسة الاقتصادية الكلية ونظم للدعم الاجتماعي تراعى المنظور الجنساني وتوفق بين الدورين الإنتاجي والإنجابي للمرأة وتشجع على تقسيم العمل بين الجنسين في الأسرة المعيشية بقدر أكبر من المساواة. وخلص الأمين العام في عام ٢٠٠٣ إلى أن أعمال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة كملت الجهود التي تبذلها الهيئات الحكومية الدولية من أجل تحسين حالة المرأة الريفية. وأوصى

الأمين العام بأن تستخدم التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عند صياغة السياسات ووضع البرامج التي تركز على حالة المرأة الريفية (انظر A/58/167).

٨ - ويركز هذا التقرير على تمكين المرأة الريفية، بما في ذلك فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم والتدريب والموارد، ولا سيما الأرض والدخل، وعمليات صنع القرار؛ والتغييرات في هيكل الأسرة المعيشية؛ وآثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والهجرة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعرض التقرير بإيجاز الأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة لتحسين حالة المرأة الريفية. ويقدم توصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

ثانيا - تمكين المرأة الريفية في سياق العولمة

٩ - تشمل الجوانب الرئيسية للعولمة التي لها صلة بالتنمية الريفية التوجه التجاري للزراعة، وتوسيع نطاق الصناعات الزراعية، وتحرير التجارة والأسواق الدولية للأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية، وتكثيف هجرة اليد العاملة على الصعيد الدولي والداخلي، وزيادة خصخصة الموارد والخدمات، وتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والآثار التي تخلفها العولمة على المرأة الريفية معقدة، كما أن البيانات المتوفرة بهذا الشأن ما زالت شحيحة وغير ذات دلالة[٦]. والتغييرات الجارية تمثل فرصا جديدة لبعض النساء في المناطق الريفية؛ وتؤدي بالنسبة للبعض الآخر إلى تفاقم الإقصاء والتهميش الاجتماعيين.

١٠ - وتضطلع المرأة الريفية بدور حاسم في الإنتاج الزراعي وفي الاقتصادات الريفية للبلدان النامية. وفي العالم النامي ككل، توفر الزراعة فرص عمل لنحو ٦٣ في المائة من مجموع النساء العاملات في عام ١٩٩٧، ولا تزال الزراعة أهم القطاعات بالنسبة لعمل النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي آسيا[٧]. وتسهم المرأة الريفية إسهاما كبيرا ومتعدد الأوجه في تحقيق الأمن الغذائي وتنتج ما يربو على نصف الأغذية المُنتَجة على صعيد العالم[٨]. وترتفع هذه النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمثل إسهام المرأة في اليد العاملة نسبة تتراوح بين ٦٠ و٨٠ في المائة في مجال الإنتاج الغذائي للاستهلاك المنزلي وكذلك للتسويق. وفي آسيا، تضطلع المرأة بنسبة من ٥٠ إلى ٩٠ في المائة من العمل في حقول الأرز[٩]. وتقوم المرأة بتنويع موارد عيشها وتؤدي في نفس الوقت مهاما متعددة للحفاظ عليها، فهي تشتغل في المزارع وتنخرط في أنشطة خارج المزارع، كما تواصل الاضطلاع بدورها الحاسم في مجال الإنتاج. وتشمل مسؤولياتها جلب الماء والوقود، وهي أنشطة مرهقة بشكل خاص في المناطق التي تعاني من ضعف الهياكل الأساسية الاجتماعية.

١١ - وفي سياق العولمة، تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها التي تتصل بالاستقرار الاقتصادي والدين الخارجي والضرائب والاستثمار والعمالة والأسواق، تأثيرا مباشرا على أسباب معيشة المرأة الريفية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي معا. ويجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية الكلية آثار هذه السياسات على المرأة الريفية بما يكفل لها المساواة في الحصول على الموارد والخدمات والفرص الاقتصادية، ويعزز قدرتها الإنتاجية.

١٢ - ويجب ألا يقتصر الأمر على كفالة تمتع المرأة بالمساواة في الحقوق والقدرات والحصول على الموارد والفرص، بل يجب أن تمكن أيضا من توظيف تلك الحقوق والقدرات والموارد والفرص للقيام باختيارات استراتيجية[٩]. ويتوقف تمكين المرأة في المناطق الريفية على عوامل متعددة، ومنها تملك الأرض والسيطرة عليها؛ والوصول إلى أنواع مختلفة من العمل ومن الأنشطة المدرة للدخل ؛ والاستفادة من المنافع العامة (مثل المياه والمنافع المُشاعة في القرى والغابات)، والهياكل الأساسية، والتعليم والتدريب، والرعاية الصحية، والخدمات المالية والأسواق؛ وفرص المشاركة في الحياة السياسية وفي تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج.

١٣ - وقد أكد منهاج عمل بيجين أن تمكين المرأة عامل حاسم في القضاء على الفقر وأنه ينبغي أن تعالج الاستراتيجيات طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد. وأعاد إعلان الألفية تأكيد هذا النهج. وأكدت المساهمات الحكومية في استعراض وتقييم السنوات العشر لتنفيذ منهاج العمل أن أثر الفقر على المرأة أكبر وأخطر منه على الرجل، وأن الفقر يؤثر في عدد من النساء يفوق عدد الرجال (انظر E/CN.6/2005/2 و Corr.1). واعترافا بأن غالبية الذين يعانون فقرا مدقعا يعيشون في المناطق الريفية في كثير من المناطق، ولا سيما في أفريقيا وآسيا، اقترح مشروع الألفية، كواحدة من سبع مجموعات من الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعزيزَ المجتمعات المحلية النابضة بالحيوية عن طريق زيادة القدرة على الإنتاج الغذائي، وزيادة الإيرادات الريفية، وتوسيع نطاق فرص وصول سكان الريف إلى الخدمات والهياكل الأساسية العامة[٣].

١٤ - ويتجلى فقر المرأة في نقص التغذية وسوء التغذية الناشئين عن جملة أمور منها عدم كفاية الدخل، والافتقار إلى التعليم، وانعدام المساواة بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية[١٠]. وترتفع معدلات الخصوبة بين النساء في المناطق الريفية وهن يعانين من محدودية فرص الحصول على المعلومات والخدمات في مجال الصحة الإنجابية. وهناك أيضا فارق مهم بين المرأة والرجل في البلدان النامية فيما يتعلق بعبء العمل وحيز الوقت المتاح لكل منهما. فقد توصلت دراسة للبنك الدولي إلى أن المرأة في المناطق الريفية في أفريقيا تقضي ٦٥ في المائة من وقتها في التنقل مشيا على الأقدام. ويمكن أن يؤدي إجراء تحسينات على الهياكل الأساسية

الريفية من قبيل توفير المياه بتكلفة ميسورة وبصورة مأمونة والصرف الصحي والطاقة بالقرب من البيت، وتوافر وسائط النقل بكلفة ميسورة، إلى الإقلال من شح الوقت الذي تعاني منه المرأة الريفية[٣].

ألف – الأرض وحقوق الملكية

١٥ – رغم الجهود المبذولة لتنويع موارد العيش، فإن معظم الأسر المعيشية في المناطق الريفية لا تزال تعتمد في كسب قوتها الأساسي على الأرض والموارد الطبيعية. وبدون التمتع بحق مضمون في حيازة الأرض، فإن المزارعين تقل أو تنعدم فرص وصولهم إلى الائتمانات والمنظمات الريفية ونظم الري وغيرها من الهياكل الأساسية والخدمات الزراعية. فملكية الأرض والممتلكات يعزز الأمن الغذائي للمرأة وقدرتها التفاوضية داخل الأسرة المعيشية ويرفع وضعها الاجتماعي باعتبارها عضوا في المجتمع المحلي. وقد كشفت دراسة أجريت على ٢٠ مجموعة ادخار وائتمان أنشئت في إطار مشروع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أنجز في بنغلاديش[١١]، أن نساء كثيرات يستخدمن قروضهن ودخلهن للحصول على الأرض الزراعية. وكثيرا ما ساهم الافتقار إلى ملكية الأرض في زيادة عمل المرأة غير المدفوع الأجر وغير المسجل خارج البيت، وهو ما قد يعني أن المرأة تفقد السيطرة على عملها الخاص بها.

١٦ – وفي كثير من البلدان تتيح القوانين والممارسات العرفية للمرأة الحصول على الأرض وتمكنها من المشاركة في الإنتاج الزراعي وتربية المواشي والإنتاج المعتمد على الغابات والانتفاع من هذه الأنشطة. على أنه حين تصبح الأرض سلعة قابلة للتداول، قد يعمد أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي إلى انتهاك أو تجاهل حق المرأة في الحصول على الأرض، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالأرامل أو المطلقات[١٢].

١٧ – وتتمثل إحدى الاتجاهات الرئيسية للعولمة في خصخصة الملكية عن طريق برامج توثيق الملكية وتسجيلها والتشريعات المصاحبة لها. وتستند برامج الإصلاح الزراعي إلى خلفيات تاريخية متنوعة. وهناك قاسم مشترك في عملية الخصخصة في عدد من المناطق، وهو أن الخصخصة تنحو إلى تركيز معظم حقوق حيازة الأرض في أيدي أقلية. وهذه الأقلية غالبا ما تستبعد المرأة بسبب عوامل اقتصادية وثقافية وموازين القوى[١٣].

١٨ – ويمكن تحديد بعض الاتجاهات العامة في عملية خصخصة الأرض على الصعيد الإقليمي. ففي أمريكا اللاتينية، تعتمد البرامج الحالية لتوزيع الأراضي على نظم المصارف العقارية أو الأسواق العقارية الذي تعمل وفق مبدأ شراء الأرض، مما يستوجب توافر الموارد النقدية الكافية. وكانت استفادة المرأة من هذه البرامج أقل من استفادة الرجل. فعلى سبيل المثال توصلت دراسة استقصائية عن توزيع الأرض أجريت في باراغواي والبرازيل وبيرو

والمكسيك ونيكاراغوا إلى أن النساء لا يمثلن إلا الثلث أو أقل من الثلث من ملاك الأراضي[١٤].

١٩ - وفي أوروبا الشرقية، شمل الإصلاح الزراعي أساسا إصلاح حقوق الحيازة. فالأراضي التي كانت في السابق ملكا جماعيا أو مملوكة للدولة حُوِّلت إلى مزارع خاصة مملوكة لشركات أو رُدت إلى ملاكها قبل الفترة الاشتراكية أو إلى العمال السابقين في المزارع الجماعية أو المملوكة للدولة. ورغم أن الإصلاح الزراعي اتخذ أشكالا متنوعة في عقد التسعينات، فإن الملكية الخاصة أصبحت الشكل السائد لملكية الأرض ومعظم الملاك الجدد هم من الرجال[١٣]. ففي قيرغيزستان على سبيل المثال، أظهرت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٢ عن توزيع الأراضي أن ٤٥٠ مزرعة فقط من أصل ٣٨٧٢٤ مزرعة تخص النساء[١٥].

٢٠ - وفي معظم مناطق آسيا، ركز الإصلاح الزراعي على تحويل المستأجرين إلى ملاكين خاصين أصحاب ملكيات صغيرة، إلا في الصين حيث اعتمد نموذج مختلف يشجع نظام المسؤولية الأسرية. وما زالت حقوق ملكية الأراضي الزراعية مندرجة ضمن الملك العام، غير أن الحق في استغلال المزارع قد خضع للخصخصة. وأدت المواقف والقوالب التقليدية المتعلقة بدور المرأة والرجل في المجتمع إلى منح الرجل السيطرة على الأرض. ففي نيبال على سبيل المثال، وفقا لتعداد السكان لعام ٢٠٠١، لم تبلغ نسبة النساء اللائي ذكر أنهن مالكات للأرض سوى نسبة ١١ في المائة من مجموع الأسر المعيشية (انظر E/CN.6/2005/2 و Corr.1).

٢١ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كثيرا ما سعى الإصلاح إلى تحويل الأراضي الخاضعة للحيازة التقليدية إلى ملكية تابعة للدولة أو ملكية خاصة فردية. وظل الرجال يميلون إلى حيازة الملكية القانونية للأرض. وفي موريتانيا لا تتعدى نسبة النساء اللواتي لديهن سندات ملكية الأرض بأسمائهن ١٨,٧ في المائة (انظر E/CN.6/2005/2 و Corr1). وقد تنقل الملكية الفردية والخاصة أيضا إلى الرجال حقوقا قد تكون مكفولة للنساء والأقليات بموجب القواعد العرفية مثل حقوق الزراعة.

باء - الائتمان

٢٢ - يمكّن الائتمان المنتجين من بدء الإنتاج الزراعي أو المحافظة عليه أو توسيع نطاقه وزيادة الإنتاجية. غير أن المنتجين ذوي الموارد المحدودة، ولا سيما النساء الريفيات، لا يحصلون إلا على حصة ضئيلة من الائتمان الزراعي الرسمي حتى في البلدان التي يكن فيها هن المنتجات الرئيسيات. ولما كانت الأرض هي السلعة الرئيسية المستخدمة كرهن للحصول

على الائتمان الزراعي، فإن فرص النساء في الحصول على التسهيلات الائتمانية محدودة[٦]. ويمكن أن يؤدي سحب الائتمان المقدم من الحكومة في المناطق الريفية نتيجة تنامي تحرير وخصخصة القطاع المالي إلى زيادة صعوبة حصول النساء على الائتمان. كما أن الافتقار إلى المعلومات والمعرفة فيما يتعلق بكيفية تقديم طلبات الحصول على الائتمان وانعدام الثقة المتبادلة بين المؤسسات المصرفية والمنتجين الزراعيين يشكلان عقبات إضافية[١٦].

٢٣ - وعلى مدى العقد الأخير، وُجهت عناية كبيرة للتدخلات المتعلقة بالائتمانات الصغرى الهادفة إلى تمكين النساء. غير أنه لوحظ تحقيق نتائج متفاوتة في جنوب آسيا، وهي إحدى أنشط المناطق في تشجيع الائتمانات الصغرى من أجل النساء. وقد أظهرت بعض الدراسات أن الموقف التفاوضي للمرأة ضمن الأسرة المعيشية يتعزز بالوصول إلى الائتمانات والسيطرة على الدخل والممتلكات. بيد أن تقييم برامج الائتمان في بنغلاديش قد أظهر أن الرجل يسيطر سيطرة كبيرة أو جزئية على الائتمان الذي تجلبه المرأة إلى الأسرة المعيشية وأن القروض تستخدم لأغراض أخرى غير الأغراض التي طلبت من أجلها[١٧]. وذهبت بعض الدراسات إلى أن القروض وعبء سدادها تؤدي إلى الإجهاد النفسي وارتفاع مستويات العنف المترلي[١٨].

٢٤ - ولكي يكون التركيز على الائتمانات الصغرى فعالا، لا بد أن يشكل جزءا من إطار سياسات أشمل تعالج فقر المرأة عن طريق أمور منها ضمان حقوق الملكية وسبل الوصول إلى الموارد الطبيعية، وإلغاء القوانين والقوالب النمطية التمييزية. ومما له أهمية حاسمة تضافر عمليات تمويل المشاريع الصغرى والمساواة في الوصول إلى الأسواق، وتوفر مناخ تنظيمي موات، وخدمات التدريب والإرشاد، والتكنولوجيات الجديدة، ونظم مالية ريفية سليمة ومستدامة من الناحية المالية، بما في ذلك إمكانية الوصول في نهاية المطاف إلى مزيد من الائتمانات الكبيرة الرسمية الواسعة النطاق. كما ينبغي أن تعالج الجهود المبذولة لتمكين المرأة عن طريق توفير الخدمات المالية موازين القوى السائدة.

جيم - المنافع العامة والتنوع البيولوجي

٢٥ - لا يقتصر تأثير الاتجاه نحو الخصخصة على سكان الريف من حيث الحصول على الأرض فحسب، بل أيضا من حيث الوصول إلى المنافع العامة من قبيل المياه والغابات. وقد يؤدي إلى فقدان السيطرة على الموارد البيولوجية - الجينية. فتزايد ندرة الموارد المشاع وتآكل التنوع البيولوجي - الجيني وتدهور الأرض والمياه وغيرها من المنافع العامة[١٩]، أمور تؤثر في القدرة الإنتاجية والاستدامة الاقتصادية لعمل المرأة، سواء في مجال الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية. وهي تقلل أيضا من فرص وصول المرأة إلى مصادر المواد الخام القريبة والمجانية،

وتسبب مصاعب من حيث الوقت والطاقة اللذين يُنفقان في جمع الحطب وجلب الماء وغيرها من الموارد المشاع. ونتيجة لذلك، أصبحت الأنشطة التي تقوم به المرأة في مجال تربية الأحياء المائية والبستنة وتربية الحيوانات، وهي في الغالب مصدرها الوحيد لزيادة الدخل، معرضة للخطر.

٢٦ - ويمكن أن يؤدي أيضا تحديث الزراعة إلى زيادة خطر تركيز حقوق الاستفادة من الموارد البيولوجية - الجينية في يد مؤسسات تجارية كبيرة. وترتبط المرأة الريفية ارتباطا وثيقا بالموارد البيئية المحلية وهي تدير التنوع البيولوجي يوميا. ويؤدي تجدد الاهتمام بالتنوع البيولوجي وبالنباتات والمواد المحلية إلى إيجاد فرص للنساء الريفيات لاستخدام معارفهن وخبراتهن التقليدية، واغتنامِ فوائد الأسواق الناشئة. غير أن هذه الإمكانية قد لا تتحقق تماما ما لم تحظ حقوقهن بالحماية.

دال - العمل والأنشطة المدرة للدخل

٢٧ - زاد انتشار الصناعة الزراعية والتصنيع الريفي من إمكانية حصول المرأة على الدخل النقدي عن طريق العمل لحسابها الخاص أو إقامة مشاريع ريفية. ويتيح العمل بأجر للمرأة الخروجَ من العزلة النسبية التي تعيش فيها داخل البيت أو في مجتمعاتها الريفية الصغيرة واكتساب الاعتداد بالنفس والثقة.

٢٨ - وتوصلت دراسة لصناعة الملابس والنسيج في منطقة تجهيز الصادرات في داكا في بنغلاديش، وهي منطقة توفر فرص عمل في الوسط الحضري للنساء الريفيات، إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من العاملات في صناعة الملابس لديهن قدر كبير من الاعتداد بالنفس، مقابل نسبة ٥٣ في المائة من العاملات في صناعات غير تصديرية. كما ذكرت نسبة ٥٢ في المائة من المجموعة الأولى من النساء أن أزواجهن يساعدنهن في الأعمال المترلية بمعدل ١,٩ ساعة في اليوم[٢٠]. وفضلا عن ذلك، تميل العاملات في صناعة الملابس إلى تأخير الزواج والإنجاب. وأكدت دراسة استقصائية عن الأسر المعيشية أجريت في مدينتين في الصين أن تقسيم العمل وأنماط صنع القرار المراعية للمنظور الجنساني داخل الأسر المعيشية تغيرت بتغير مصدر دخل الأسرة المعيشية وبنيته. فقد زاد دور المرأة في صنع القرار بزيادة دخلها. وعندما زادت مساهمة المرأة في شراء المدخلات الزراعية، ازداد نصيبها في عملية صنع القرار من ٢٥ في المائة إلى ٢٩ في المائة، وعندما ارتفعت مساهمة عمل المرأة في التسويق من ٤٧ في المائة إلى ٥٦ في المائة، زاد نصيبها في عملية صنع القرار المتصلة بذلك من ٥٣ إلى ٦١ في المائة[٢١].

٢٩ - غير أن تحقيق هذه الآثار الإيجابية يتأثر بعدد من العوامل ويصعب تحديد تغييرات دائمة[٢٢]. فعلى سبيل المثال، تتمكن النساء اللواتي يشتغلن بصورة موسمية في صناعة تصدير الفاكهة في شيلي من زيادة دورهن فيما يتعلق بالمساهمة في دخل الأسرة المعيشية والإفادة من استقلالية الحصول على الدخل. غير أن حصر عمل المرأة في فترات موسمية وعودتها إلى دورها التقليدي كزوجة وأم خارج هذه الفترات أمر يحد من إمكانية تحقيق تغيير أكثر ثباتا من حيث تقسيم العمل داخل الأسرة. وعلاوة على ذلك فإن المرأة، حتى عندما تكسب أجرا، تحتفظ بالمسؤولية الأولى عن الأعمال المترلية[٢٣].

٣٠ - ولا توجد شواهد كثيرة على أن زيادة مشاركة المرأة في العمل المدفوع الأجر قد يقلل بصورة ملموسة من حصة العمل غير المدفوع الأجر الذي تضطلع به في الاعتناء بالأسرة المعيشية. وهذا الأمر يعزى في جملة أمور إلى عدم كفاية الهياكل الأساسية كالمياه والمرافق الصحية والنقل، وإلى كون الرجال والفتيان لا يتحملون قسطا أكبر من المسؤولية عن تدبير أمور الأسرة المعيشية والعناية بالأسرة[٦]. ويذهب البعض أيضا إلى أن تناقص الرعاية الاجتماعية المقدمة من الدولة، إلى جانب التحرير والخصخصة، يسبب تحول تكاليف التناسخ الاجتماعي من الاقتصاد المدفوع الأجر إلى الاقتصاد غير مدفوع الأجر[٢٤]، الأمر الذي يمكن أن يقلل فرص المرأة في مزاولة العمل والأنشطة الأخرى المدرة للدخل. فأعباء العمل وضغوط الوقت الإضافية التي تنوء بها المرأة لا تدخل في حسابات الدخل والناتج الوطنيين[٣].

هاء - التعليم والتدريب

٣١ - يتطلب نجاح أي برنامج لتمكين المرأة الريفية التخلص من القيم والهياكل والعمليات التي تديم خضوع المرأة وتتخذ ذريعة لتبرير عدم المساواة في الحصول على الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويؤدي التعليم دورا مهما في هذا الصدد. فقد أظهرت الدراسات التي أجريت في كثير من البلدان أن تعليم البنات هو أكثر الوسائل فعالية للحد من الفقر، وإن كان غير كاف في حد ذاته[٩]. ويمكن أن يفسر التفاوت في التعليم واكتساب المهارات السبب في قلة استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية عن الرجل، والاتجاه إلى زيادة عدد النساء ضمن أكثر فئات السكان فقرا[٢٥].

٣٢ - وهناك بيانات موثقة جيدا عن أوجه التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم في المناطق الريفية. ويختلف الوضع اختلافا كبيرا بين البلدان والمناطق، ورغم عدم توفر بيانات دقيقة عن الحالة في المناطق الريفية، فإن الأرقام العالمية تشير إلى أن النساء يمثلن نحو

٦٠ في المائة من الأميين في العالم، ولا تتعدى نسبة النساء ممن تجاوزن سن ١٥ سنة اللواتي تعلمن القراءة والكتابة ٦٩ في المائة، مقابل نسبة ٨٣ في المائة للرجال[٢٦].

٣٣ - وتلقي الاحتياجات والفرص المتعلقة بتنويع موارد العيش في سياق العولمة أعباء متزايدة على النساء والفتيات الريفيات تكلفهن كثيرا من الوقت. كما أن الاعتماد المتزايد على عمل الفتيات قد يعرقل تعليمهن، بل قد يؤدي إلى انسحابهن كلية من المدرسة. وتشمل العوامل الأخرى التي تساهم في انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وزيادة معدلات انقطاعهن عن الدراسة، الرسوم المدرسية وافتقاد البيئات المواتية للفتيات، بما في ذلك نقص المُدرِّسات وأساليب التدريس والمواد التعليمية المراعية للفوارق بين الجنسين، ومرافق النقل والمرافق الصحية. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة استقصائية عن التعليم في اليمن أجريت خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى أن النساء لا يشكلن إلا ٢٠ في المائة من المدرسين في المناطق الريفية، واعتبرت ذلك عاملا مثبطا رئيسيا لالتحاق الفتيات بالدراسة وبقائهن في المدرسة في المناطق الريفية[٢٧]. وأدى تخفيض الرسوم المدرسية أو إلغائها وتقديم حوافز نقدية خاصة إلى زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس. فعلى سبيل المثال كان لتنفيذ برنامج وطني للمنح لصالح الفتيات الريفيات في بنغلاديش في عام ١٩٩٤ أثر كبير على معدلات التحاقهن بالمدارس، حيث ارتفعت هذه المعدلات من ٢٧ إلى ٥٤ في المائة[٢٨].

٣٤ - وبالإضافة إلى زيادة فرص وصول النساء إلى النظام التعليمي الرسمي، من المهم أن توفر للمرأة إمكانية الحصول على التدريب، بما في ذلك في مجال التسويق، وتنظيم المشاريع الريفية، وإدارة وتمويل المزارع والأسر المعيشية. وحصول المرأة الريفية على التدريب والتعليم أمر أساسي إذا أريد لها أن تضع استراتيجيات لكسب موارد العيش تستفيد من الفرص الناشئة عن العولمة.

واو - صنع القرار

٣٥ - صاحب العولمة حدوث تغييرات سياسية تجلت في التحول إلى الديمقراطية واللامركزية، وهو أمر فتح مجالات جديدة أمام المرأة. وأكدت مساهمات الحكومات في استعراض وتقييم السنوات العشر لتنفيذ منهاج عمل بيجين وجودَ اتجاه عام نحو زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على المستويات المحلية (انظر E/CN.6/2005/2 و Corr.1). واستخدمت مختلف نظم الإجراءات الإيجابية، بما فيها تخصيص نسبة من المقاعد في المجالس المحلية للمرأة كما هو الحال في الهند، وإنشاء دوائر انتخابية خاصة للمرأة، كما في أوغندا. وأسفرت آخر انتخابات محلية أجريت في الأردن في عام ٢٠٠٣، مثلا، عن انتخاب خمس نساء وتعيين ٩٤ امرأة في المجالس القروية. وفي الهند، يوجد أكثر من مليون امرأة حاليا في

مختلف مستويات الحكم المحلي في هيئات الحكم المحلية، الريفية منها والحضرية (انظر E/CN.6/2005/2 و Corr.1).

٣٦ - ولا تزال المرأة الريفية تواجه عددا من القيود التي تعيق قدرتها على المشاركة في عمليات صنع القرار الرسمية وغير الرسمية. وما زال القسط الأكبر من مسؤولية القيام بأعمال البيت يسند إلى النساء والفتيات، وهو ما يحد من وقتهن ومن فرص مشاركتهن بفعالية في الأنشطة التعليمية والاجتماعية والسياسية. كما أن المواقف التمييزية والنمطية، ونقص التعليم والشواغل الأمنية، وحرية التنقل قد تحد من فرص مشاركة المرأة.

٣٧ - وفي المناطق التي تشارك فيها المرأة الريفية في صنع القرار، هناك مؤشرات تدل على أن النساء المشاركات في الحكومة المحلية لهن تأثير ملموس على تخصيص الموارد، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالخدمات والمنافع من قبيل منافع الإمداد بالمياه والصحة العامة، كما أن هناك آثارا إيجابية من حيث تهيئة المجتمع لقبول السلطة السياسية للمرأة. وجرى تنفيذ مبادرات مراعية للفوارق بين الجنسين في مجال الميزانية للنهوض باحتياجات المرأة الريفية، غير أن الدراسات تشير إلى أن هذه المبادرات لا تؤدي إلى تمكين المرأة إلا إذا صاحبها تهيئة بيئة مواتية تلغي أوجه عدم المساواة في مجالات أخرى مثل تقسيم العمل في إطار الأسرة المعيشية[٢٩].

زاي - هياكل الأسرة والعلاقات بين الجنسين

٣٨ - تستجيب الأسر المعيشية للفرص والتحديات الناشئة عن زيادة الاعتماد على السوق بتنويع قاعدة مواردها وإعادة هيكلة تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية. وتشمل الأنواع المستجدة من الأسر المعيشية عددا متزايدا من الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة، والأسر التي تضم عدة أجيال. ويختلف الهيكل الدقيق للأسر المعيشية المتعددة الأجيال، غير أنه يتميز عادة بضم أقرباء آخرين خارج الأسرة النواة المؤلفة من الآباء والأبناء. ويمكن أن تتسم بعض الأسر المعيشية، بما فيها الأسر المعيشية المتعددة الأجيال التي ترأسها أنثى، بفقدان جيل وسط نتيجة للهجرة أو آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٩ - وتشكل زيادة تنقل اليد العاملة نتيجة العولمة أحد أهم أسباب التغيير في تكوين الأسر المعيشية، كما ورد وصفه في الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية (A/59/287/Add.1). وفي بعض الأسر التي ترأسها المرأة يكون الرجال غائبين في هجرة مؤقتة أو موسمية، لكنهم يظلون محتفظين بسلطات صنع القرار. وهناك أسر معيشية ترأسها امرأة لا ارتباط لها بالذكور إما لأن النساء غير متزوجات أو أرامل أو مطلقات أو مهجورات. وفي هذه الأسر المعيشية تتمتع النساء بسلطات صنع القرار ويتولين المسؤولية الاجتماعية

والاقتصادية الكاملة عن تحقيق رفاه أفراد الأسرة المعيشية، وإن كان ذلك في الغالب يتم في ظل ظروف تتسم بتدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي وقلة الفرص المتاحة. وفي الأسر المعيشية الوحيدة العائل أو الأسر المعيشية الأخرى التي تتميز بعدم وجود رجل بين أفرادها، تتولى المرأة الريفية في الغالب جميع المهام والمسؤوليات، وهو ما قد يشكل خبرة تمكينية بالنسبة لها.

٤٠ - وتلجأ المرأة إلى استخدام استراتيجيات مختلفة للتعويض عن فقدان العمل. فقد تعمد النساء إلى تنظيم مجموعات لتبادل العمل مع نساء أخريات، أو إلى العمل ساعات أطول، أو إلى استئجار يد عاملة إضافية إذا ما توفرت لديهن موارد من التحويلات. على أن المرأة قد تلجأ أيضا إلى استراتيجيات أخرى من قبيل تقليص المساحة المزروعة أو التحول إلى محاصيل أقل كثافة من حيث اليد العاملة ولكنها أقل من حيث القيمة الغذائية، مما يؤثر في الأمن الغذائي للأسرة المعيشية.

حاء - الهجرة

٤١ - رغم أن تنقل اليد العاملة يفضي عامة إلى إعادة توزيع المهام والمسؤوليات، فإن تأثير الهجرة على تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية وعلى العلاقات بين الجنسين يختلف اختلافا كبيرا تبعا لما إذا كان المهاجر امرأة أو رجلا. وكما يتضح من الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٤ عن دور المرأة في التنمية (A/56/268)، تتزايد مشاركة المرأة في مختلف أنواع الهجرة. ويمثل انعدام سبل الوصول إلى الموارد محليا، ولا سيما الأرض المنتجة، أحد العوامل التي تساهم في هجرة المرأة من المناطق الريفية، إضافة إلى عنصر الجذب الذي تنطوي عليه فرص سوق العمل. وهذه التحركات تتم من مناطق ريفية إلى مناطق ريفية، حيث تلتحق الشابات بالقوى العاملة في الصناعات الزراعية ؛ ومن المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث ترحل الفتيات والبالغات إلى المدن الصغيرة والكبيرة لدخول قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية، بما في ذلك في مناطق تجهيز الصادرات؛ كما تتم على الصعيد الدولي، عندما تهاجر النساء للعمل في الخارج كمربيات وخادمات وعاملات في المصانع وعاملات في مجال الترفيه ومدرسات وممرضات. وبغض النظر عن الأسباب الاقتصادية للهجرة، التي لها أهمية أولى، تميل المرأة، وخاصة الشابات غير المتزوجات، إلى الهجرة هربا من مشقة الحياة الريفية ومن السيطرة الأبوية والاجتماعية.

٤٢ - ويمكن أن تساهم الهجرة الطوعية للنساء الريفيات بحثا عن فرص عمل جديدة في تمكينهن، حيث يؤدي ذلك إلى تنمية مهاراتهن وخبراتهن ويقررن بناء حياة مستقلة. غير أن هناك أيضا ارتفاعا في حالات الهجرة القسرية مثل الاتجار بالنساء والفتيات لغرض

الاستغلال، بما فيه البغاء والسخرة. ويمكن أن تكون المرأة الريفية معرضة بصورة خاصة للاتجار نظرا لمحدودية إمكانية حصولها على المعلومات والتعليم والتدريب وفرص العمل والسيطرة على الموارد الاقتصادية، بما فيها الأرض.

٤٣ - وقد تعود هجرة الذكور على المرأة بفوائد جمة في المناطق الريفية. فبرغم زيادة ما تتحمله المرأة من أعباء العمل وضغط الوقت، فإن هجرة الذكور قد تؤدي أيضا إلى تمكين المرأة إذ تؤدي إلى اكتسابها مهارات وقدرات جديدة للنهوض بمسؤولية الأسرة المعيشية والتماس العمل خارج البيت.

٤٤ - وتشكل التحويلات المالية التي تزود الأسرة بدخل إضافي فوائد أخرى للهجرة. فالهجرة تزيد من التحويلات المالية التي تذهب إلى المناطق الريفية وتعزز روابط السوق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وتشير بعض الشواهد إلى أن المهاجرة تحول إلى أسرتها من دخلها قدرا أكبر مما يحوله المهاجر. ويتوقف أثر الدخل المتأتي من التحويلات على رفاه الأسرة المعيشية على من يسيطر على هذا الدخل وكيفية إنفاقه. والتحويلات التي يرسلها المهاجرون لا تصل إلى كل المحتاجين إليها، ومن ثم قد تؤدي الى تفاقم التفاوت. وقد تتوقف التحويلات أيضا على مساهمات المهاجرات اللواتي لا يستثمرن في تحسين وضعهن من حيث الأحوال المعيشية والرعاية الصحية والتغذية والتعليم.

طاء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٥ - هناك أدلة وافية على أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للتنمية الريفية وللمرأة الريفية بوجه خاص، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٣٠]. ويؤثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تأثيرا شديدا على النساء والفتيات نتيجة لتقسيم الرعاية الأسرية والعمل والسيطرة على الموارد حسب نوع الجنس، وكذلك نتيجة للتمييز المرتبط بنوع الجنس. وقد توصلت دراسة للأسر الريفية أجريت في أوغندا إلى أن الشابات بوجه خاص أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لأسباب بيولوجية واجتماعية - اقتصادية، ولأن تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ظلت إلى عهد قريب تهملهن[٣١]. ومن المرجح أن تؤدي إصابة المرأة بالمرض أو موتها إلى تهديد الأمن الغذائي للأسر المعيشية الريفية لأنها هي المسؤولة أساسا عن الإنتاج الغذائي وعن الوضع الغذائي للأطفال. ويمكن أن تترتب على فقدان دخل امرأة آثار كبيرة لأن المرأة يغلب أن تنفق من دخلها على احتياجات الأسرة كالتعليم والخدمات الصحية أكثر مما ينفقه الرجل[٣٠]، رغم أن المرأة غالبا ما تكون أقل دخلا بكثير.

٤٦ - وقد أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تأثيرا هائلا على هياكل الأسر المعيشية وتكوينها في المناطق الريفية. وشملت نتائج دراسة استقصائية أجريت في أوغندا عن الآثار التي يخلفها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الإنتاج الزراعي[٣٢] ٣١٣ أسرة معيشية، معظمها (٦١,٢ في المائة) يعمل في زراعة المحاصيل، بينما يعمل الباقي في تربية الماشية (١٧ في المائة) وصيد الأسماك (٢١,٨ في المائة). وذكر أقل من نصف الأسر موضوع الاستقصاء (٤٦ في المائة) وجود الرجل والمرأة معا كشريكين. ويعيل ثلث الأسر المعيشية تقريبا (٣٠,٤ في المائة) نساء بالغات، معظمهن أرامل. وأكثر من عشر الأسر المعيشية (١٤,٤ في المائة) يرأسها جد، بينما يرأس الجدان معا ٤,٥ في المائة من الأسر المعيشية حيث يقومون برعاية الأحفاد الذين مات أبواهم، في معظم الحالات بسبب أمراض ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد ظهرت أيضا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أسر معيشية (٤,٢ في المائة) يرأسها أطفال[٣٢].

٤٧ - وكان لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آثار أخرى واسعة النطاق على الأسر المعيشية في المناطق الريفية. فكثيرا ما تفقد الأسر أفرادا منها خلال أكثر فترات حياتهم إنتاجا. وتؤدي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى زيادة أعباء العمل والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء والفتيات في المناطق الريفية، إذ يتعين عليهن القيام برعاية المرضى وكفالة اليتامى المعالين. وتتفاقم المسؤوليات والتكاليف المرتبطة برعاية المرضى وموتهم في نهاية المطاف بسبب ضعف تطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية في المناطق الريفية فضلا عن خصخصة الرعاية الصحية، التي قد تصبح أقل توفرا للنساء والفتيات[٦]. كما أن المعايير الاجتماعية والثقافية التي تتغاضى عن العنف ضد النساء أو لا تَمكِّن النساء من التفاوض على ممارسة الجنس بصورة مأمونة، وكذلك الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث ووراثة الزوجة، قد تتسبب أيضا في تفاقم انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق الريفية[٣٣].

ياء - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٤٨ - شدد قرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٨ على ضرورة كفالة وصول المرأة الريفية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمساهمة فيها على نحو تام، ودعا القرار مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، في جنيف وتونس، إلى أخذ أولويات المرأة الريفية والفتاة الريفية واحتياجاتهما في الاعتبار عند معالجة المسائل الجنسانية بصفتهما مستخدمتين نشطتين للمعلومات، وإلى ضمان مشاركتهما في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعالجت الاستنتاجات المتفق عليها[٣٤] التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة

في دورتها السابعة والأربعين، في عام ٢٠٠٣، في جملة أمور، وصول المرأة المتكافئ إلى المعلومات، وذلك مثلا عن طريق مراكز الاتصال من بعد ومحاضن الأعمال التجارية.

٤٩ - ويمكن أن يؤدي الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها بصورة فعالة إلى تحسين دور المرأة الريفية القيادي ومشاركتها في الأنشطة المجتمعية وأنشطة التنمية الاقتصادية. غير أن المرأة الريفية تحتل أدنى مستوى فيما يتعلق بالفجوة الجنسانية الرقمية. واستنادا إلى نتائج توصل إليها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تتمثل العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل تقدم المرأة الريفية في أفريقيا في محدودية الهياكل الأساسية وضعف القدرة على تحمل النفقات وقلة التعليم. ويشكل ضيق الوقت، والموقع الجغرافي للمرافق، والمعايير الاجتماعية والثقافية قيودا إضافية[٣٥]. وسيظل تحسين سبل وصول المرأة الريفية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركتها فيها محدودا ما لم تتم زيادة إمكانية وصول المرأة الريفية إلى الهياكل الأساسية، مثل الطرق ووسائط النقل والتعليم والتدريب والموارد الاقتصادية بما في ذلك التمويل. وتصل أشكال متعددة من تكنولوجيا الإعلام والاتصالات إلى عدد أكبر من النساء في المناطق الريفية.

٥٠ - وأكد إعلان المبادئ الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات التزام الحكومات بضمان أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرار. ولدى التحضير للمرحلة الثانية للقمة العالمية التي ستعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ركز دعاة المساواة بين الجنسين، في جملة أمور، على تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك عن طريق إدماج السياسات ذات الصلة في استراتيجيات الحد من الفقر؛ وتمويل الشبكات المجتمعية نظرا لفعاليتها في توسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ليشمل المرأة الريفية المنخفضة الدخل، وتحديد سبل تخفيض تكاليف تقديم الخدمات إلى المناطق التي لا تتوافر فيها خدمات كافية والمتخلفة النمو. وجرى التركيز أيضا على أهمية دعم المرأة الريفية باعتبارها منتجة للمعلومات.

ثالثا - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٥١ - منذ تقديم آخر تقرير للأمين العام، تواصل كيانات الأمم المتحدة الاستجابة للتحديات التي تواجه المرأة الريفية عن طريق تنفيذ سياسات وبرامج تعالج حالة المرأة الريفية من مختلف أوجهها، بما في ذلك ملكية الأرض، وتمويل المشاريع الصغرى، والوصول إلى الأسواق والتجارة، والهجرة، والاتجار، وتقاسم المعارف والتعليم والتدريب.

٥٢ - وقد نفذ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروعا في غامبيا في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ ركز على تحسين إنتاج الأرز بالنسبة للأسر المعيشية المعوزة، وبخاصة أسر النساء الفقيرات اللواتي لا يملكن أرضا. وشمل المشروع عملية للإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي مقابل العمل، وكُلل بالنجاح بسبب تعبئة المرأة وتمكينها فيما يتعلق بالتفاوض داخل المجتمع المحلي[٣٦]. وتمكن مشروع أنجزه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في نيبال في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣ من مساعدة فقراء المزارعين، وبخاصة النساء من الأقليات الإثنية، من تحديد حيوية الأراضي المتدهورة[٣٧]. وجرى تعزيز الدور الذي تضطلع به المرأة في صنع القرار في إطار الأسرة المعيشية عن طريق مساهمتها في دخل الأسرة، ولاحظ المشروع زيادة قبول الرجل لمشاركة المرأة في إدارة الغابات وفي الحياة العامة. وثمة مشروع آخر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية يتعلق بتعزيز سبل العيش الريفية عن طريق إحياء الحرف اليدوية التقليدية في أوروبا الوسطى والشرقية يعمل على تمكين فقراء الريف، ولا سيما النساء، عن طريق زيادة الفرص المتاحة في مجال إنتاج المصنوعات اليدوية.

٥٣ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ببناء قدرة الدول الأعضاء على إدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج وقدمت الدعم لأكثر من ٣٠ بلدا في مجال وضع إحصاءات زراعية مصنفة حسب نوع الجنس. وتواصل بناء القدرات في جميع المناطق. ففي سلوفينيا، دعمت منظمة الأغذية والزراعة وضع وصياغة خطة عمل وطنية لإدماج المسائل الجنسانية في البرنامج الوطني للتنمية الريفية والزراعية. وفي كمبوديا، عالجت منظمة الأغذية والزراعة الوضع الاقتصادي للمرأة الريفية لكفالة الأمن الغذائي. وتضطلع هذه المنظمة أيضا بدور مهم في دعم المرأة في سياق عملية انتعاش الزراعة وإعادة تأهيلها بعد انتهاء الصراعات والكوارث الطبيعية، ونفذت مؤخرا مشاريع في هذا الصدد في أفغانستان والعراق.

٥٤ - وشجعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية عن طريق الحوارات بين أصحاب المصالح المتعددين وبناء القدرات. وتولت اللجنة تيسير تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة بشأن القضاء على التمييز بين الجنسين في سوق العمل عن طريق سن تشريعات تراعي الفوارق بين الجنسين. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، شاركت تلك اللجنة في تنظيم حلقة دراسية عن فرص الأعمال التجارية الإلكترونية المتاحة للمرأة.

٥٥ - وفي أوروغواي، وبوروندي، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والصين، وطاجيكستان، وفييت نام، وكازاخستان، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسهيل وصول المرأة الريفية إلى الائتمان وأفسح المجال لها للوصول إلى الأسواق لتصدير منتجاتها عن طريق الوصول إلى

مناطق التجارة الحرة. وقام البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الصندوق الياباني لإشراك المرأة في التنمية بدعم تنفيذ برامج في أوكرانيا، وبوتان، ورواندا، والكاميرون، ومصر، والهند، لزيادة إمكانية وصول المرأة الريفية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي مصر على سبيل المثال، أنشئت عيادات صحية نموذجية في مناطق ريفية توفر، في جملة أمور، إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة والتدريب الصحي مع التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي أوكرانيا، حضر نحو ٢ ٠٠٠ ممن يعتزمن تنظيم مشاريع حرة حلقات تدريبية عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مشروع بعنوان ''دعم المزارعات''. وشكل تشجيع مشاركة المرأة الريفية في التخطيط وتخصيص الموارد عنصرا أساسيا أيضا في أنشطة البرنامج الإنمائي. ففي الهند على سبيل المثال، تم الالتزام في إطار مبادرات تخفيف وطأة الفقر بمبلغ ٦ ملايين دولار لدعم إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات النسائية. ويواصل البرنامج الإنمائي أيضا أعمال الدعوة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في المناطق الريفية. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية والسلفادور وكمبوديا ونيبال، أنشئت آليات بديلة للعدالة والوساطة على صعيد المجتمع المحلي بصورة غير رسمية على مستوى القرية، أسفرت حسبما ذُكر، عن انخفاض العنف المترلي.

٥٦ - ودعمت مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إشراك المرأة في الدعوة إلى إقامة شبكات معنية بالمسائل البيئية وفي بناء هذه الشبكات. واضطلع البرنامج أيضا بمبادرات لتعزيز قدرة المرأة في المناطق الريفية في مجال تقاسم المعارف وإدارة الموارد الطبيعية، كإدارة المياه والمرافق الصحية على سبيل المثال.

٥٧ - ويشمل البرنامج الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لبناء القدرات بغرض تمكين المراهقات المهمشات في المناطق الريفية المحرومة في باكستان وبنغلاديش ونيبال والهند، محو الأمية واكتساب المهارات الحياتية، وإدارة وتمويل المشاريع الصغرى، وتعليم العلوم مع الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتتولى اليونسكو تنسيق مشروع لتعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة يُعنى بالتعليم الابتدائي في المناطق الريفية في بوركينا فاسو، ويشمل أنشطة ما قبل الالتحاق بالمدرسة، ودروسا لمحو أمية النساء، وأنشطة مدرة للدخل. وأدى برنامج لمحو الأمية قائم على تنمية مهارات النساء في الصين إلى انخفاض الأمية في صفوف الإناث بنسبة ٢٩ في المائة، مقارنة بالنسبة المتوسطة في الإقليم. ويستطلع مشروع بشأن ''الربط بين النساء الريفيات والمعارف'' تضطلع به اليونسكو في نابانا بالهند استخدامات مبتكرة لقواعد البيانات، ومداخل الشبكة الداخلية (الإنترانت)، والشراكات المستندة إلى الإنترنت باستعمال اللغات المحلية لفائدة المرأة الفقيرة. ويجري التركيز على بناء إطار لتبادل المعلومات، وإنشاء المحتوى، ونشر المعلومات خارج

الشبكة، وإقامة شراكات عن طريق الإنترنت مع منظمات تقع خارج المنطقة. وتم توثيق نتائج هذا النموذج وغيره من النماذج الجديدة والنهج المبتكرة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف الحد من الفقر على المستوى الشعبي في نشرتين لليونسكو وهما: ''لمحات عامة وتجارب في مجال تطبيق ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من الفقر'' و ''أبحاث بشأن تطبيق الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من الفقر''.

٥٨ - ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برامج الإصلاح الزراعي في طاجيكستان وقيرغيزستان، بما في ذلك عن طريق تقديم المشورة التقنية بشأن التشريعات المتعلقة بالأراضي والتدريب لفائدة المراكز القانونية. وفي الدول العربية، دعم صندوق المرأة مشاركة المرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق إقامة شراكة جديدة في إطار مبادرة مشمولة برعاية الحكومة الأردنية تسمى ''القرية الإلكترونية''. وإلى جانب فرص التعليم والتدريب، هيأ المشروع أيضا فرصا جديدة للعمل والتسويق، مع التركيز بوجه خاص على ربط المُنتجات بأسواق سياحية موسعة. وفي مجتمع محلي ريفي تشتد فيه الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في زمبابوي، لاحظ برنامج نموذجي مدعوم من الصندوق الإنمائي للمرأة تزايد مشاركة الرجل في الرعاية المترلية وتناقص وصمة العار التي تلصق بالمرأة والتمييز ضدها. وفي عام ٢٠٠٤، أشرف الصندوق، بالتعاون مع شركاء غير حكوميين، على مبادرة في ولاية أندرا برادش بالهند ترمي إلى تحسين أسباب عيش المرأة الريفية في قطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية.

٥٩ - وتركز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على المبادرات الرامية إلى الانتقال بالمرأة من زراعة الكفاف إلى قطاع الصناعة التحويلية عن طريق أنشطة إنتاجية غير زراعية. ووضعت اليونيدو برامج لدعم النساء في تدبير الأمور بعد الحصاد في إريتريا، وأفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبوروندي، ورواندا، والسودان، والعراق، وكينيا، وملاوي، ونيبال، واليمن. ودعما للتمكين الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة الريفية ومشاركتها الكاملة، تقوم المنظمة أيضا بمساعدة النساء على تنظيم رابطات تجارية لتيسير سبل الحصول على التمويل.

٦٠ - وتركز أنشطة منظمة العمل الدولية الهادفة إلى تشجيع تحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية على تعزيز حقوق النساء العاملات في المناطق الريفية في القطاع الزراعي، وذلك بخلق فرص التدريب واكتساب المهارات أثناء العمل لفائدة النساء الريفيات، وإيجاد فرص لتنظيم المشاريع الحرة والعمل للمرأة، وتعزيز القدرة المؤسسية على توفير الخدمات

المالية للنساء، والقضاء على عمل الأطفال ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وأنجزت هذه البرامج بنجاح، مثلا في باكستان وفييت نام. ولتحسين قدرة المؤسسات المستفيدة من منظمة العمل الدولية (الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال)، تقدم المنظمة مشورة تقنية بشأن إدراج المسائل المتعلق بالمنظور الجنساني في سياق الدراسات الاستقصائية لجمع البيانات.

٦١ - وتعكف المنظمة العالمية للملكية الفكرية حاليا على تنفيذ برنامج يعالج المعارف التقليدية والموارد الجينية. ويشمل هذا البرنامج محورا يركز على المعارف والملكية الفكرية التي تخص نساء الشعوب الأصلية، اللواتي يعيش كثير منهن في مجتمعات محلية ريفية.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٢ - تترتب على عملية العولمة آثار مباشرة وغير مباشرة تتعلق بتمكين المرأة الريفية. ومن فوائد العولمة زيادة فرص القيام بأنشطة خارج المزرعة، بما في ذلك العمل المدفوع الأجر في قطاعات غير زراعية، وتعزيز فرص المشاركة في عملية صنع القرار على الصعيد المحلي وإقامة شبكات اتصال، بما في ذلك بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالمقابل، يمكن أن يسبب الاعتماد على قوى السوق في إضعاف معايير العمل والحماية الاجتماعية، كما أن خصخصة الأصول الإنتاجية، من قبيل الأرض والمنافع العامة، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التهميش الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة الريفية. وتعاني المرأة الريفية أيضا من آثار عدم المساواة في تقسيم العمل في إطار الأسرة المعيشية، والافتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية، ومن المواقف والممارسات التمييزية والنمطية والعنف.

٦٣ - ويؤثر تمكين المرأة الريفية تأثيرا مباشرا على تنفيذ إعلان الألفية في كافة المجالات، بما في ذلك التنمية والأمن وحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وينبغي إيلاء حالة المرأة الريفية عناية واضحة في سياق الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة وفي المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، (نيويورك، مشروع الألفية، ٢٠٠٥).

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٧ (E/2005/27 و Corr.1)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، منشور الأمم المتحدة رقم المبيع A.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار١، المرفق.

(٦) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين: السعي نحو تحقيق العدالة في عالم غير متكافئ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.III.Y.1).

(٧) سد الفجوة في البيانات: الإحصاءات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين لأغراض التنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٩.

(٨) ''بناء مستقبل أكثر إنصافا للمرأة الريفية''، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٥.

(٩) فرقة عمل مشروع الألفية للأمم المتحدة المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين، اتخاذ الإجراءات: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠٠٥.

(١٠) ''الأمن الغذائي للأسر المعيشية: الآثار المتعلقة بالسياسات والإجراءات المتخذة في مجال تخفيف وطأة الفقر وتوفير التغذية في المناطق الريفية''، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ١٩٩٦.

(١١) Govind, Kelkar, Dev Nathan and Jahan, Rownok, "Redefining women's samman: microcredit and gender relations in rural Bangladesh", *Economic and Political Weekly* (August 2004).

(١٢) ''منظور المساواة بين الجنسين حول حقوق الحصول على الأراضي - نفس الأولوية''، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٥.

(١٣) Susana Lastarria-Cornhiel, "The impact of changing patterns of land rights on rural women", (Land Tenure Center, University of Wisconsin-Madison); paper presented at the expert group meeting on the situation of rural women within the context of globalization, Ulaanbaatar, June 2001.

(١٤) Deere, Carmen Diana and Magdalena Leon, "The gender asset gap: land in Latin America", *World Development*, vol. 31, No. 6 (2003).

(١٥) "Women's right to land and sustainable livelihood in Kyrgyzstan", United Nations Development Fund for Women, 2003.

(١٦) *Gender and Food Security: The Role of Information — A Strategy for Action*, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2000.

(١٧) David Hulme and Paul Mosley, "Finance for the poor or the poorest? Financial innovation, poverty and vulnerability", *Who Needs Credit? Poverty and Finance in Bangladesh*, Geoffrey D. Wood and Iffath A. Sharif, eds. (Dhaka, The University Press, 1997).

(١٨) Schuler and others and Goetz and Sengupta, cited in *Gender Equality: Striving for Justice* ...

(١٩) نظرا لعوامل من قبيل نمو السكان والتصحر وتدهور الأرض، استمر انخفاض حصة الأرض الصالحة للزراعة لكل فرد من المزارعين في معظم البلدان النامية على مدى الثلاثين سنة الماضية، انظر : Ruth S. Meinzen-Dick and others, "Gender and property rights: an overview", *World Development*, vol. 25, No. 8 (1997).

(٢٠) P. Paul-Majumder and A. Begum, "The gender imbalances in the export-oriented garment industry in Bangladesh", research paper for the World Bank Policy Research, report on gender and development, No. 12 (2000).

(٢١) Lin Zhibin, “Capacity or opportunity: women’s role in decision-making in the household and the community: case studies in China”, paper presented at the expert group meeting on the situation of rural women within the context of globalization, Ulaanbaatar, June 2001.

(٢٢) S. Barrientos, and others, *Women and Agribusiness: Working Miracles in the Chilean Fruit Export Sector* (Basingstoke, Macmillan Press, 1999).

(٢٣) Ibid.; and A. Barrientos and S. Barrientos, “Extending social protection to informal workers in the horticulture global value chain”, Social protection discussion paper series, No. 0216, World Bank (2002).

(٢٤) Mariama Williams, “Gender and governance in the multilateral trading system: critical areas of decision-making and global responses”; paper produced for Gender and Economic Reforms in Africa midterm review workshop, Accra, November 2002.

(٢٥) R. Pearson “Moving the goalposts: gender and globalization in the twenty-first century”, C. Sweetman, ed., *Gender in the 21st Century* (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Oxfam, 2000).

(٢٦) “Women of our world”, Population Reference Bureau, New York, 2002.

(٢٧) انظر الموقع الشبكي للمكتب القطري التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في اليمن: http://www.undp.org.ye/education.htm

(٢٨) *Taking Action: Achieving Gender Equality ...*, based on B. Herz and G. B. Sperling, *What works in girl’s education: evidence and policies from the developing world*, Council on Foreign Relations, Washington, D. C., 2004; and *Gender and Education for All: the Leap to Equality*, Global Monitoring Report, 2003/2004, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2003.

(٢٩) Nirmala Banerjee and Joyanti Sen, “The Swarnajayanti Gram Swarojgar Yojana: a policy in working”; انظر أيضا مثلا دراسة الحالة في أوغندا والبرازيل والفلبين ونيجيريا والهند (http://www.gender-budgets.org).

(٣٠) Daphne Topouzis, “The implications of HIV/AIDS for rural development policy and programming: focus on sub-Saharan Africa”, study for the Food and Agriculture Organization of the United Nations and the United Nations Development Programme, 1998.

(٣١) Daphne Topouzis and Guenter Hemrich, “The socio-economic impact of HIV/AIDS on rural families in Uganda: an emphasis on youth”; United Nations Development Programme discussion paper No. 2 (1996); originally prepared for the Food and Agriculture Organization of the United Nations (1993).

(٣٢) *The impact of HIV/AIDS on agricultural production and mainstreaming HIV/AIDS messages into agricultural extension in Uganda*, study carried out by the Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries of Uganda, under the aegis of the Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2002.

(٣٣) Stephen Buckley, “Wife inheritance spurs AIDS rise in Kenya”, Washington Post Foreign Service, 8 November 1997, quoted in Daphne Topouzis.

(٣٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٧ (E/2003/27)، الفصل الأول، الفرع ألف؛ انظر أيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٤٤.

(٣٥) ”النهوض بتمكين المرأة الريفية: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خدمة حسن إدارة الحكم والممارسات الديمقراطية والتنمية من أجل المرأة الريفية في أفريقيا“، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٤.

(٣٦) “Land against labour agreements benefiting women”, Initiative for Mainstreaming Innovation, Linking Land and Water Governance, International Fund for Agricultural Development, 2004.

(٣٧) *Voices from the Field: Women's Access to Land and other Natural Resources in Nepal*, Women's Resource Access Programme, International Fund for Agricultural Development, 2001.